Middle East Journal of Humanities and Cultural Studies
Homepage: http://meijournals.com/ar/index.php/mejljs/index
ISSN: 2710-2238 (PRINT)
ISSN: 2788-4686 (ONLINE)
مجلة الشرق الأوسط
للعلوم الإنسانية والثقافية

الضرائب والرسوم العائدة كليا لفائدة البلديات

منى مرضي ضاري الجازي
محاسب مسقفات، بلدية الحسينية ، الاردن

استلام البحث: 26/09/2022 **مراجعة البحث:** 30/11/2022 **قبول البحث:**04/12/2022

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة إلى الكشف عن كيفية تنظيم المشرع الأردني للضرائب والرسوم الجبائية العائدة كليا لفائدة البلديات، ولتحقيق اهداف الدراسة ابتعت الدراسة المنهج الكيفي، وتم جمع البيانات من خلال مراجعة التشريعات والقوانين والتقارير والمواقع الرسمية والأدبيات التي تناولت موضوع الدراسة، وأظهرت النتائج بلوغ معدل الإيرادات الضريبية والرسوم العائدة كليا لفائدة البلديات إلى الإيرادات المحلية بالأردن خلال الفترة (2016–2020) 61%، ويتم تحصيلها من ضرائب المفروضة على المشتقات النفطية والأبنية والأراضي، وتراخيص المهن والأبنية والإنشاءات، وكذلك الرسوم المفروضة على الفاكهة والخضار والمكابيل، وبيع الحيوانات، والاعلانات، والمقاهي، والملاهي، ودور السينما، ومواقف السيارات وغيرها من الرسوم المفروضة على الجهات التي تقدم خدمات للمواطنين. وأظهرت النتائج ايظا ان معدل قيمة إيرادات الضرائب العائدة كليا لفائدة البلديات خلال الأعوام (2016–2020) 8.57 مليون دينار أردني. من أهم المعوقات التي تحول دون زيادة إيرادات الرسوم والضرائب العائدة بالفائدة الكلية للبلديات هي ضعف النظام الضريبي، وارتفاع معدلات البطالة حيث وصلت أعلى نسبة للبطالة 24.7% خلال عام 2020، وارتفاع معدلات الضرائب حيث بلغ العبء الضريبي على الفرد نسبة24.2%، خلال عام 2020، وقضايا الفساد المالي حيث بلغ عدد ملفات قضايا الفساد المالي في النظام الضريبي إلى 276 ملفا. وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات من أهمها اتخاذ إجراءات فعالة في اصلاح النظام الضريبي بحيث يراعي يتضمن الأساليب والحيل المستحدثة ويسد الثغرات التي يستغلها المكلفين للحد من التهرب الضريبي، انشاء مشروعات لتشغيل الشباب والحد من ارتفاع نسبة البطالة، مراجعة النظام الضريبية بالنسبة لحجم الضرائب بحيث تكون معقولة ومناسبة للأوضاع الاقتصادية التي يعيشها المواطن الأردني، زيادة إجراءات الرقابة للحد من ممارسات الفساد المالي.

الكلمات المفتاحية: الضرائب، الرسوم، البلديات.

Abstract

The study aimed to reveal how Jordanian legislation regulates taxation and fiscal fees that are returned entirely for the benefit of municipalities. In order to achieve the objectives of the study, the study introduced a qualitative approach. Data were collected through a review of legislation, laws, reports, official sites and literature on the subject. The results showed that Tax revenues and fees attributable entirely to municipalities to Jordan's domestic revenues during the period 2016-2020 were 61%. They are collected from taxes on oil derivatives, buildings and land, occupation and building permits and fruit, vegetables and pints, sale of animals, advertisements, cafes, amusement parks, cinemas, parking and other fees charged to citizens who provide services. The results also showed that the total value of tax revenues for municipalities during the years 2016-2020 was JD 8.57 million. One of the most significant obstacles to increasing tax and duty revenues for the overall benefit of municipalities is the weak tax system, high unemployment rates with the highest unemployment rate at 24.7% in 2020, high tax rates with an individual tax burden at 24.2% during 2020, and cases of financial corruption with 276 files of cases of financial corruption in the tax system.The study made a series of recommendations, the most important of which were to take effective action in reforming the tax system so as to take account of the methods and tricks developed and to fill the gaps exploited by taxpayers to reduce tax evasion. :: Establishing youth employment projects and reducing high unemployment, revising the tax system in relation to the size of taxes so as to be reasonable and appropriate to Jordanian citizens' economic conditions, and increasing control measures to reduce financial corrupt practices.

Keywords: taxes, fees, municipalities

المقدمة

في ظل ما يشهده واقعنا المعاصر من تطورات وتغيرات سريعة ومتلاحقة أصبحت الأعباء الملقاة على عاتق الدولة لتوفير حياة كريمة لمواطنيها كالخدمات الأساسية والخدمات الترفيهية ودعم المشاريع التنموية وغيرها، وهذه الواجبات تحتاج إلى أموال لتغطيتها، فتقوم الدولة بالبحث عن مصادر دخل كالاستثمار في مشاريع تعود عليها بالربح أو مصادر أخرى يكون الهدف منها تحمل أفراد المجتمع والمؤسسات والشركات جزءً من الأعمال والواجبات التي تثقل كاهلها في بعض الأحيان (لخضر، 2018).

حيث تعتمد الدول سياسات مختلفة وآليات متجددة باستمرار لتحقيق التنمية وتوفير النفاقات اللازمة لتنظيم الشؤون الاقتصادية كالسياسات النقدية، والمالية، والجبائية، وبهدف تحقيق هذه السياسات فإن الدولة تتدخل بواسطة أدوات الضبط الاقتصادي الملائمة لإدارة الســــــــــياسية الاقتصادية العامة (Etel, 2019).

ومن أهم المصادر التي تعتمد عليها الدولة في توفير نفقاتها وتغطية الميزانية العامة للدولة تحصيل الضرائب، حيث تمثل الضريبة أحد أدوات الضبط الاقتصادي باعتبارها أهم مورد لتمويل التنمية، ولقدرتها على التأثير في مختلف الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية، وذلك عن طريق التغيير الذي يمكن أن تحدثه في مكونات المتغيرات الاقتصادية الكلية والجزئية مما يؤثر على السياسة الاقتصادية للدولة (Hakimov, 2022).

ولقد تعاظم الاهتمام بالضريبة في الوقت الحاضر، نتيجة تزايد النفقات العامة للدولة، وسعى هذه الأخيرة لزيادة وتنمية إيراداتها العامة من الضرائب، لتغطية نفقاتها العامة لمتزايدة، وفي ضوء ذلك فإن الدول عادة ما نص في دساتيرها على بعض الأحكام العامة المتعلقة بالضرائب باعتبارها موردا حيويا وسياديا (الشوبكي، 2019)، وكذلك فعل المشرع الأردني حيث وضع التشريعات تحدد القطاعات التي تفرض عليها الضريبة وحدد نسبة الضريبة وعمل على توفير حماية جنائية لحق الدولة في جباية الضرائب تتمثل في تجريم كل سلوك من شانه الاخلال بقواعد أداء الضريبة التهرب من دفعها، وذلك بهدف توفير النفقات اللازمة لمجالس البلديات لتغطية الميزانية العامة للدولة (المصري، 2019).

وبالرغم من الجهود المبذولة من قبل التشريع الأردني لجباية الضرائب والرسوم العائدة على البلديات إلا أن البلديات تواجه عجز كبير في الميزانية نتيجة التوسع في النفقات العامة التي لم تصاحبها أي زيادة في الإيردات مما جعلها تتخبط في صعوبات وعوائق مالية (بلقاسم، 2021)، حيث أكدت دراسة نشوان (2017) إل وجود أوجه ضعف وقصور في أداء منظومة ضريبة الدخل أدى إلى زيادة التهرب الضريبي، كما أكد شخاترة (2020) بان الأردن تعاني من عجز كبير في الموازنة السنوية بالإضافة إلى ارتفاع المديونية الخارجية.

كما أشار تقرير البنك الدولي حول مؤشرات التنمية العالمية ان الاردن يحتل المرتبة (11) من بين (24) دولة شملها التقرير وبعبء ضريبي نسبته (18.3%) من الناتج المحلي حيث ان المتتبع للإصلاح الضريبي في الأردن يجد أن السياسة الضريبية في الأردن سارت بالاتجاه المعاكس في الإصلاح الاقتصادي حيث أظهرت بيانات البنك الدولي أن تحصيلات ضريبة الدخل الى اجمالي الايرادات في الاردن بلغت (12%) خلال عام 2021، ومقارنة مع الدول الأخرى كاستراليا فقد بلغت (64.4%)، وكندا (53.6%)، نيوزيلندا (52%)، ماليزيا (49.3%)، الفلبين (41.2%)، اسبانيا (36.3%) (البشير، 2022).

وأوضح (ملكاوي، 2021) على أن موازنة البلدية المقدرة للعام (2021) تبلغ 5 ملايين دينار في حين يتخطى العجز حاجز 2.5 مليون دينار، ومن هذا المنطلق يتضح أنه يجب على الدولة أن تتخذ كافة الإجراءات بهدف الخروج من المشاكل المالية

التي تواجه البلديات من خلال تحسين وإعادة هيكلة وتنظيم المصادر الجبائية، كما كشف تقرير مختص نقلا عن عطيات (2021) بأن "ارتفاع مديونية بلديات الفئة الأولى في المملكة 2021 لتصل إلى أكثر من 56 مليون دينار وبنسبة ارتفاع تقدر بـ15.6 % مقارنة بالعام 2019"، وأورد التقرير المالي للبلديات (2019) انخفاض ملحوظ في تحصيلات الضرائب الرسوم خلال العام 2019حيث بلغت 60.980.706 دينار في حين بلغت 89.326.070 دينار خلال عام 2018، وفي هذه الدراسة سنتناول الضرائب العائدة نواتجها كليا للبلديات، وبيان مدى تأثيرها على تمويل الميزانية، ومن خلال ما سبق يمكن بلورة مشكلة الدراسة في صورة السؤال الرئيسي التالي:

كيف نظم المشرع الأردني الضرائب والرسوم الجبائية العائدة كليا لفائدة البلديات؟

ويتفرع من السؤال الرئيسي للدراسة الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما مصادر الضرائب والرسوم العائدة كليا لفائدة البلديات؟
2. ما هي معوقات زيادة الإيرادات لفائدة كليا لفائدة البلديات؟

أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في التعرف على كيفية تنظيم المشرع الأردني للضرائب والرسوم الجبائية العائدة كليا لفائدة البلديات، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية؟

1. تحديد مصادر الضرائب والرسوم العائدة كليا لفائدة البلديات.
2. الكشف عن معوقات زيادة الإيرادات لفائدة كليا لفائدة البلديات.

أهمية الدراسة:

أولاً الأهمية العلمية:

- تبرز أهمية الدراسة من أهمية الضرائب بالنسبة للبلديات في المملكة الأردنية حيث يقع على عاتقها تمويل المشروعات الحيوية والخدماتية والتنموية والتي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة للمملكة.
- تكمن أهمية الدراسة في ندرة الدراسات التي تناولت الضرائب والرسوم العائدة كليا لفائدة البلديات في المملكة الأردنية ومن ثم تعتبر هذه الدراسة نقطة انطلاق لباحثين في هذا المجال.
- تعمل الدراسة عل إثراء المكتبة العربية بدراسات جديدة وحايثة حول الضرائب والرسوم العائدة كليا عل البلديات.

ثانياً الأهمية العملية:

- قد تسهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة في الكشف عن نقاط الضعف في النظام الضريبي في الأردن.
- قد تساهم النتائج في تحسين الإصلاح الضريبي بما يزيد من إيرادات الضرائب والرسوم العائدة كليا لفائدة البلديات.

محددات الدراسة:

- **الحدود الموضوعية:** ستقتصر الدراسة في موضعها عل الضرائب والرسوم العائدة كليا لفائدة البلديات.
- **الحدود المكانية:** تم تطبيق الدراسة على التشريعات الضريبية الخاصة بالمملكة الأردنية.
- **الحدود الزمانية:** تم تطبيق الدراسة بالاعتماد على البيانات خلال العوامل (2016-2021).

مصطلحات الدراسة:

الضرائب:"مبالغ مالية تفرضها الدولة على الأفراد والمؤسسات والمنظمات، وتهدف إلى تمويل النفقات التي تترتب على الدولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتأمين الخدمات الاجتماعية، ودفع رواتب الموظفين وانشاء البنى التحتية ودعم السلع وانشاء المشاريع الاستثمارية" (Harelimana, 2018).

البلديات:"البلدية هي جماعة محلية تتمتع بالشخصية المدنية الاستقلال المالي وهي مكلفة بالتصرف في الشؤون البلدية" (سليمان، 2017).

منهجية الدراسة:

اتبعت الدراس المنهج الوصفي التحليلي حيث يتم تحليل النصوص القانونية التشريعية المتعلقة، والتقارير الرسمية والأدبيات التي تناولت موضوع الدراسة موضوع البحث وذلك من خلال الحديث أن مصادر إيرادات الضرائب والرسوم العائدة كليا لفائدة البلديات في المملكة الأردنية، والكشف عن معوقات زيادتها في الفترة (2016–2020)، حيث تتناول الدراسة تحليل النظام الضريبي في الأردن ومكوناته وتحديد مصادر الضرائب والرسوم العائدة كليا لفائدة البلديات، والتعرف على واقع إيرادات الرسوم الضرائب العائد لبلديات خلال السنوات الماضية، ومن ثم ستنتقل الدراسة للكشف عن المعوقات التي تحول دون زيادة الإيرادات لفائدة كليا لفائدة البلديات والتي تمكن البلديات من تسديد نفقاتها وتقليص العجز في الميزانية وتحقيق الأهداف التنموية للملكة.

النظام الضريبي في الأردن:

تعرف المنظومة الضريبية على أنها مجموعة متكاملة من المكونات والعناصر ذات العلاقة بالتشريعات الضريبية وأسس تحصيل الضريبة، مرتبطة بعضها ببعض كل جزء فيها يؤثر ويتأثر في الآخر، وتتكون المنظومة الضريبية في الأردن من الضرائب المباشرة والضرائب الغير مباشرة (شخاترة، 2020):

- **الضرائب الغير مباشرة:** وهي الضرائب على السلع والخدمات وتشكل المصدر الرئيسي للإيرادت الحكومية حيث وصلت أهميتها إلى 69.9% من الإيرادات الضريبية في العام 2017.
- **الضرائب المباشرة:** وهي الضرائب على الدخل والثروة والأرباح وتشكل نسبة 21.6%.
- **الرسوم الجمركية:** وتتمثل في الرسوم على الأنشطة التجارية والمعاملات الدولية وتشكل نسبة 7% من الإيرادات.
- **المعاملات المالية:** تشكل الرسوم والضرائب على المعاملات المالية نسبة 2.5%.

مصادر الإيرادات الضريبية العائدة لفائدة البلديات:

حدد التقرير المالي للبلديات في إصداره الثاني للعام 2020 مصادر الضرائب والرسوم العائد كليا لفائدة البلديات وهي كالتالي:

- الضرائب والرسوم المحصلة من قبل السلطة المركزية وتتمثل في الرسوم لجمركية على المشتقات النفطية ورسوم ترخيص المركبات وعرامات المخالفات لقانون النقل على الطرق والمخالفات الصحية البلدية، و35% من الرسوم التي تستوفي بمقتضى قانون النقل على الطرق عند رخص اقتناء المركبات.
- الضرائب المحصلة على الأبنية والأراضي: وهي "ضريبة مفروضة على العقارات والمخصصة للبلديات".
- رخص المهن: وتشمل "رخص لحرف والصناعات، ورخص المكاتب المهنية، ورخص أخرى بموجب الأنظمة والقوانين السارية المفعول".
- رخص الأبنية والانشاءات: وتشمل "رسوم كشف الأبنية والانشاءات، وأذونات الأشغال، اثمان نماذج ومطبوعات، رسوم افراز الأبنية والانشاءات، وأخرى بموجب نظام الأبنية والتنظيم المعمول به".

- العوائد: وتشمل "عوائد تنظيم وتحسين، وعوائد التعبيد والتزفيت، وعائدات دفن الموتى، وعوائد زرائب الأغنام، وعوائد الأرصفة، وعائدات تقاعد أخرى".
- الرسوم: وتشمل "رسوم الخضار والفواكه، ورسوم الموازين والمكاييل والمقاييس، رسوم الدلالة رسوم بيع الحيوانات، رسوم اللوحات والاعلانات، رسوم المقاهي والملاهي، ودور السينما، ورسوم مواقف السيارات، رسوم تصديق عقود الايجار، رسوم ذبح الحيوانات والمسالخ، رسوم مظلات المحلات التجارية، ورسوم اشتراك المكتبة العامة رسوم مسالخ الدواجن، رسوم براءة ذمة، ورسوم ابار ارتوازية، أخرى بموجب الانظمة والقوانين ذات العلاقة"
- الإيرادات الذاتية: وتشمل ضريبة الأبنية والأراضي، ورخص المهن، ورخص الأبنية والانشاءات، والعوائد، وايرادات منع المكاره وجمع النفايات، والايجارات.

واقع الإيرادات الضريبية إلى الإيرادات المحلية بالأردن:

تشكل نسبة الإيرادات الضريبية إلى الإيرادات المحلية نسبة تراوحت بين 63%-27%، وشكلت نسبة الضرائب من الإيرادات المحلية ما نسبته 60.18% خلال عام 2016، و58.5% خلال عام ،2017، و57.85% خلال 2018، و60.36% خلال عام 2019 و 68.45% خلال 2020، وتعكس هذه النسبة مدى أهمية لضرائب في السياسة المالية التي تتبعها الحكومة، وبالرغم من الإجراءات الحكومية التي اتخذتها خلال فترة برنامج التصحيح الاقتصادي، إلا أن الآثار الضريبية الناتجة عن تعديلات على النظام الضريبي (شخاترة، 2020)، و(العسال، 2021)، والشكل التالي يوضح هيكل النظام الضريبي كنسبة من الإيرادات في عامي (2016-2020)

شكل رقم (1) يوضح نسبة الضرائب من الإيرادات العامة خلال في الفترة (2016-2020)

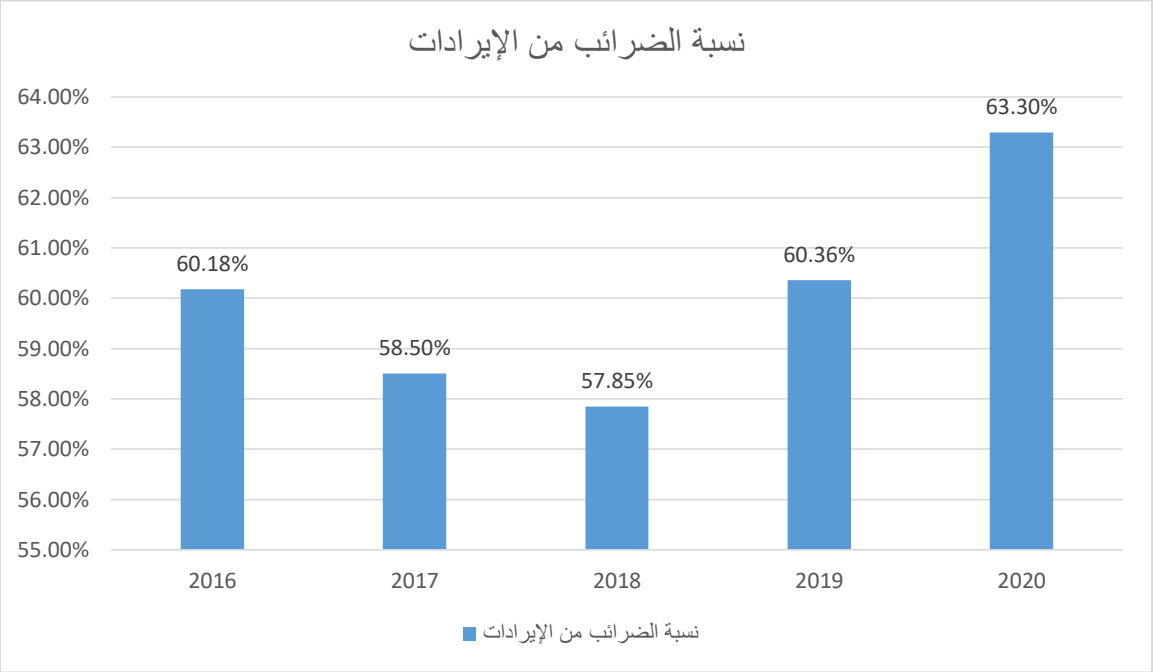

المصدر: دارسة شخاترة (2020)

ويشير التقرير المالي للبلديات (2019) إلى انخفاض إيرادات البلديات من الرسوم الضرائب خلال الأعوام الأخيرة مما ساهم في زيادة مديونية الدولة مقارنة مع زيادة نفقاتها، والشكل التالي يوضح قيمة الإيرادات خلال الأعوام (2016-2020):

شكل رقم (2) يوضح قيمة إيرادات الضرائب العائدة كليا لفائدة البلديات خلال الأعوام (2016-2020)

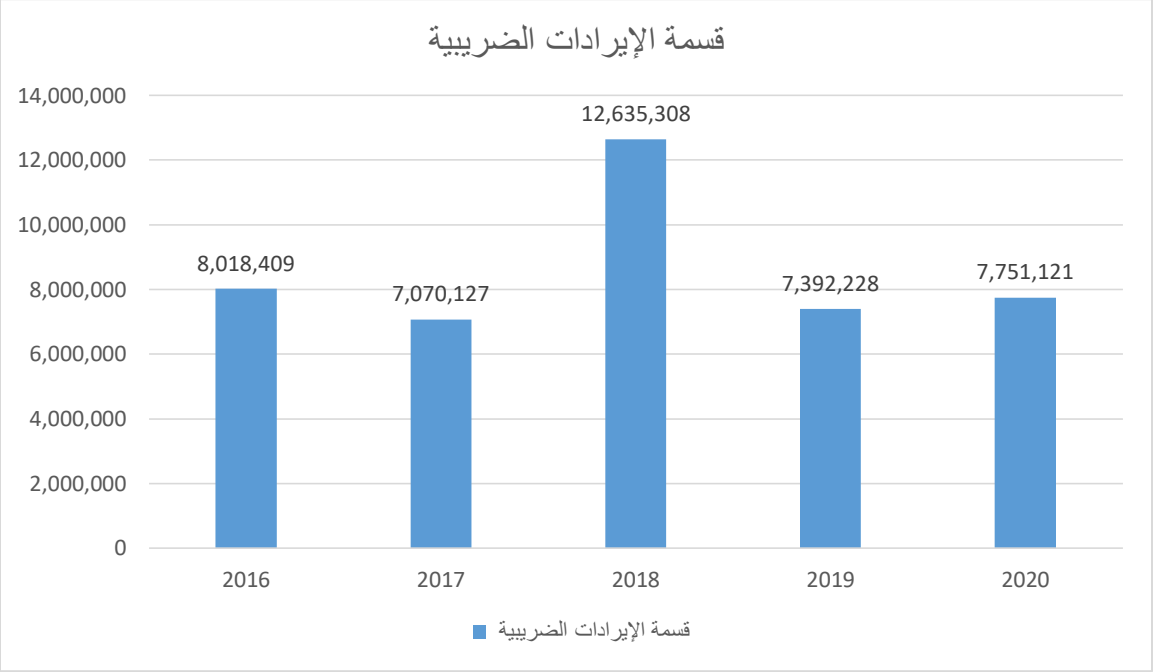

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقرير المالي للبلديات الإصدار الثاني عام 2020، (عمان نت، 2019).

ويتضح من خلال البيانات التي يعرضها الشكل تخبط وعدم انتظام الإيرادات من الرسوم والضرائب مما يدل على ضعف النظام الضريبي خلال السنوات القليلة الماضية مما يمثل وجود حاجة وضرورة لعمليات اصلاح في النظام الضريبي في الأردن بحيث تلبي الرسوم الضريبية العائدة كليا بالفائدة على البلديات حتى تتمكن من القيام بواجباتها الخدماتية والاستثمارية للمواطنين وتحقيق أهداف التنمية المستدامة للملكة وتحقيق أهداف رؤيتها المستقبلية، وتقليل نسبة العجز في الميزانية والمديونية.

معوقات زيادة الإيرادات لفائدة كليا لفائدة البلديات:

تعاني البلديات من عجز في الانفاق على المشروعات وتوفير النفقات الخاصة بالخدمات المنوطة بها لتحقيق التنمية، وباعتبار أن الضرائب والرسوم العائدة على البليدات هي المصدر الأول في توفير النفقات الازمة لتغطية الميزانية فإن الدراسة تركز على التحديات التي يواجها النظام الضريبي وفيما يلي نستعرض أبرز هذه التحديات:

ضعف النظام الضريبي:

قام المشرع الأردني بوضع قوانين وتشريعات تهدف إلى تنظيم عملية تحصيل الضرائب على الدخل المبيعات حيث استحقاقها واستيفاء أركانها وذلك من خلال قانون الضريبية الأردني رقم (34) لسنة 2014 وقانون ضريبة المبيعات رقم (29) لعام 2009، وبالرغم من الجهود المبذولة لتحقيق أفضل استحقاق للضرائب إلا أن مستوى إيرادات الضرائب العائدة كليا بالفائدة على البلديات لا يسد يغطي النفقات، حيث تراجعت نسبة إيرادات الضرائب والرسوم خلال السنوات العشر الأخيرة وهو ما يؤكد وجود ثغرات وضعف في النظام الضريبي، تؤكد العديد من الدراسات كدراسة الزغبي وخطاطبة (2013) على أن النظام الضريبي في الأردن لا يتضمن ممارسات التهرب الضريبي الحديثة فمثلاً في حال التلاعب بالكميات والأوزان وزيادة الأعباء والمصاريف كالاستهلاك وتوزيع الأرباح على شريك أو شركاء وهميين وتمويه واقعة فعلية، فهذه الأساليب جميعها يحكمها وجود سجلات قانونية خاصة بالشركة تعتمد عليها دائرة الضريبة في احتساب الضريبة المستحقة (لأن الضريبة تحسب على

نسبة الأرباح)، وهذه السجلات تخضع للتدقيق وإن اكتشاف التلاعب فيها يكون من مسؤولية مكاتب التدقيق وليس من مسؤولية دائرة الضريبة وهنا لا علاقة لقانون الضريبة بهذه التلاعبات، ولكن في حال ثبت التلاعب بالسجلات فإن قانون الضريبة الأردني عاقب عليها بالمادة (55.أ) بأن كل من تهرب أو حاول التهرب أو ساعد أو حرض غيره بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تزيد على ألف دينار، كما أكد المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، 2014) على وجود نسبة كبيرة من التهرب الضريبي في الأردن وذلك نتيجة ضعف النظام الضريبي ووجود الثغرات والتعقيد، وعدم عناية الإصلاحات الضريبية الأخيرة بشكل كاف بطوير الموارد البشرية العاملة في المجال الضريبي، أيضا ضعف الكفاءة والفاعلية في الأداء. كما أشارت دراسة مسودة والخوالدة (2015) على أن حجم التهرب الضريبي في الأردن بلغ أكثر من 1.9 مليار دينار أردني علما بان الجزء الأكبر منه مرتبط بقطاع تجارة الجملة والتجزئة، وقد بلغ حجم التهرب الضريبي إلى 1.4 مليار دينار أردني خلال عام (2022) (الدبيسية، 2022)، وبالرغم من هذا التحسن إلا أن عجز الميزانية في تزايد مستمر نظرا لارتفاع حجم النفقات.

ارتفاع معدلات البطالة:

تعتبر معدلات البطالة في الأردن سببا رئيسيا لانخفاض إيرادات الضرائب العائدة كليا لفائدة البلديات " وتشكِّل عبئًا كبيرًا على الحكومات المتعاقبة؛ فمعدلات البطالة المرتفعة مزمنة؛ أي إنها مرتفعة لفترات زمنية طويلة، وعند الرجوع إلى وزارة العمل الأردنية والتقارير السنوية الصادرة عنها للفترة (2013–2015)، نلاحظ أن معدلات البطالة كانت 12.6% في عام 2013، و11.9% عام 2014، و13% عام 2015؛ وهذا دليل واضح على ضعف معدلات النمو الاقتصادي، وعدم قدرة الاقتصاد على إيجاد وظائف جديدة وتشغيل الراغبين في العمل والقادرين عليه عند مستويات الأجور السائدة في السوق، وعدم ملاءمة منظومة التعليم الحالية (لخريجي الجامعات) لمتطلَّبات سوق العمل" (خصوانة، 2017)، والشكل التالي يوضح ارتفاع معدلات البطالة خلال السنوات الماضية (2016–2020):

شكل رقم (3) يوضح معدلات البطالة خلال عام (2016–2020)

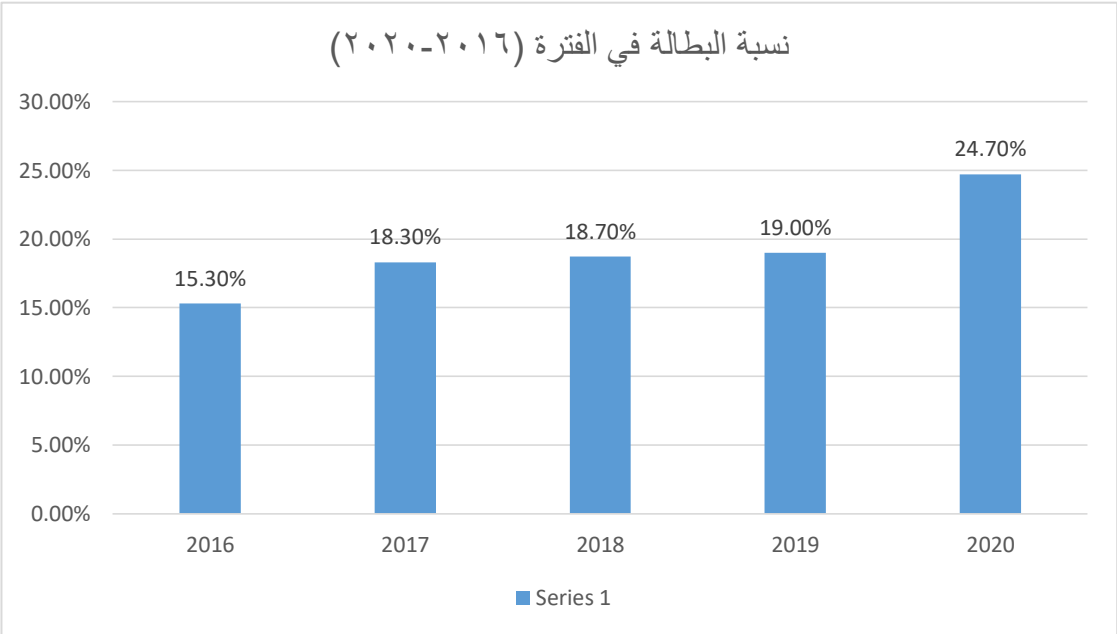

المصدر: وزارة العمل (2017)، ودائرة الإحصاء العامة (2021)

ارتفاع معدلات الضرائب:

إن ارتفاع معدلات الضرائب في السنوات الأخيرة عمل تأثير عكس على جباية الضرائب والرسوم لصالح البلديات ولا سيما في ظل ارتفاع الأسعار والتضخم وتدهور الوضع الاقتصادي، حيث أدى الارتفاع في معدل الضريبية خصوصًا الضرائب غير المباشرة؛ ولكن على السلع الأساسية، الأمر الذي يعني أنها تُصيب الجميع، ولا أحد يستطيع التملُّص منها؛ ومن تلك الضرائب ما هو مفروض على الماء والكهرباء، والمشتقات النفطية، والأدوية، وملابس الأطفال، والسيارات، وغير ذلك الكثير؛ الأمر الذي أدى إلى انخفاض معدلات الدخول الحقيقية للأفراد والمجتمع، (البنك المركزي الأردني، 2019)، ويشكل العبء الضريبي مشكلة كبيرة يعاني منها المواطن الأردني حيث أن مستوى الدخل لديه غير مناسب لحكم الضرائب المفروضة، فقد بلغ العبئ الضريبي على الفرد نسبة24.2%، خلال عام 2020، وهي نسبة تعتبر منخفضة مقارنة بعام 2019 حيث بلغ نسبة العبء الضريبي 26.5% (الخطاطبة، 2022).

قضايا الفساد المالي:

تشكل قضايا الفساد المالي تحديا كبيرا أمام إيرادات البلديات من الضرائب والرسوم، ولا سيما في قضية "التسهيلات المصرفية والتي قدرت بـ(150) مليون دولار عام 2002، وقضية التجاوزات في بيع أراضي الساحل الجنوبي وقيام مجلس مفوضي سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة ببيع الأراضي ذوات الأرقام (19، 18، 17، 16، 3، 2، 1) والشوارع الواقعة بينها؛ التي تقع في الشاطئ الجنوبي (مرتفعات اليمانية) والبالغ مساحتها (178.313)م2 بمبلغ إجمالي 6.2 ملايين دينار لصالح شركة زارة للاستثمارات السياحية بناء على مذكرة مرفوعة من قبل المفوض لشؤون البنية التحتية والخدمات، دون طرح عطاء بذلك؛ حيث خُفِّض سعر الأرض من 15 مليون دينار إلى 6.2 ملايين دينار"، وكان ذلك عام (2012)، (خصوانة، 2017)، ويبلغ عدد ملفات الفساد المنظورة أمام الهيئة خلال عام 2018، 232 ملفا، فيما أحالت الهيئة إلى القضاء 277 ملفا خلال العام 2019 من القضايا الموجودة لديها مسبقا، وفي بلغت عدد الملفات خلال عام 2020، 276 ملفا، أحيل منها إلى القضاء 87 ملفا (فضيلات، 2020).

استنتاج:

من خلال المراجعة الدقيقة والفاحصة للمصادر البيانات التي اعتمدها الدراسة يتضح أنه بالرغم من الجهود التي يبذلها التشريع الأردني في جباية الرسوم والضرائب لفائدة البلديات وتعدد مصادر الضرائب والرسوم العائدة على البلديات إلا أنه يوجد قصور واضح في حجم إيرادات الضرائب لصالح البلديات حيث تؤكد النتائج التي توصلت إليها الدراسة إلى انخفاض نسبة الإيرادات من الرسوم والضرائب لصالح البلديات مقارنة بحجم النفقات، وتشير المصادر التي توصلت إليها الدراسة إلى وجود العديد من المعوقات التي تحول دون زيادة الرسوم والضرائب العائدة بالفائدة للبلديات بالتزامن مع زيادة حجم النفقات، ومن أبرز تلك المعوقات ضعف النظام الضريبي ووجود الثغرات التي يستغلها المكلفين بالضريبة للممارسة التهرب الضريبي، كما تساهم ارتفاع نسبة البطالة وانشار الفقر مقارنة بزيادة حجم الضرائب بعجز المواطنين عن دفع الضرائب، كما وتشكل قضايا الفساد المالي والإداري عائق أمام زيادة إيرادات البلديات من الرسوم والضرائب.

خلاصة النتائج:

من خلال الدراسة النظرية والمراجعة الفاحصة للتقارير والمواقع الرسمية والدراسات السابقة وتقارير البنك المركز وتحليلها توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج وهي كالتالي:

- بلغ معدل الإيرادات الضريبية والرسوم العائدة كليا لفائدة البلديات إلى الإيرادات المحلية بالأردن خلال الفترة (2016–2020) 61%، ويتم تحصيلها من ضرائب المفروضة على المشتقات النفطية والأبنية والأراضي، وتراخيص المهن والأبنية والإنشاءات، وكذلك الرسوم المفروضة على الفاكهة والخضار والمكاييل، وبيع الحيوانات، والاعلانات، والمقاهي، والملاهي، ودور السينما، ومواقف السيارات وغيرها من الرسوم المفروضة على الجهات التي تقدم خدمات للمواطنين.
- بلغ معدل قيمة إيرادات الضرائب العائدة كليا لفائدة البلديات خلال الأعوام (2016–2020) 8.57 مليون دينار أردني.
- من أهم المعوقات التي تحول دون زيادة إيرادات الرسوم والضرائب العائدة بالفائدة الكلية للبلديات هي ضعف النظام الضريبي، وارتفاع معدلات البطالة حيث وصلت أعلى نسبة للبطالة 24.7% خلال عام 2020، وارتفاع معدلات الضرائب حيث بلغ العبء الضريبي على الفرد نسبة24.2%، خلال عام 2020، وقضايا الفساد المالي حيث بلغ عدد ملفات قضايا الفساد المالي في النظام الضريبي إلى 276 ملفا.

التوصيات:

من خلال ما توصلت إليه الدراسة من نتائج فإنها توصي ب:

- اتخاذ إجراءات فعالة في اصلاح النظام الضريبي بحيث يراعي يتضمن الأساليب والحيل المستحدثة ويسد الثغرات التي يستغلها المكلفين للحد من التهرب الضريبي.
- انشاء مشروعات لتشغيل الشباب والحد من ارتفاع نسبة البطالة.
- مراجعة النظام الضريبية بالنسبة لحجم الضرائب بحيث تكون معقولة ومناسبة للأوضاع الاقتصادية التي يعيشها المواطن الأردني.
- زيادة إجراءات الرقابة للحد من ممارسات الفساد المالي.

المراجع:

أولاً المراجع العربية:

بشير، محمد. (2022). كيف نمت الضريبية في الأردن وآكلت دخل الموظفين. ورقة بحثية. شبكة الاعلام المجتمعي. https://ammannet.net/%D8%

بلقاسم، نجماوي. (2021). الضرائب والرسوم الجبائية العائدة كليا لفائدة البلديات. *مجلة دراسات وأبحاث، 13*(4)، 294–404.

البنك المركزي. (2019). البنك المركزي الأردني. التقرير السنوي السادس والخمسون. دائرة الأبحاث.

التقرير المالي للبلديات. (2019). *إصدار رقم 2 لعام 2020*. وزارة الإدارة المحلية وبنك التنمية المدن والقرى.

خصوانة، مالك. (2017). الاقتصاد الأردني اختلالات وتحديات. الجزيرة. https://studies.aljazeera.net/en/node/4137#a6

الدبيسية، زيد. (2022). الأردن يحارب التهرب الضريبي لزيادة الإيرادات. العربي. موقع إلكتروني: >.https://www.alaraby.co.uk/economy/%

الزغبي، عبد الله وخطاطبة، حازم. (2013). أساليب التجنب والتهرب الضريبي وقصور قانون ضريبة الدخل الأردني في مواجهتها، من وجهة نظر مقدري ضريبة الدخل. *المنارة، 19*(4)، 9-36.

شخاترة. مأمون. (2020). أثر منظومة ضريبة الدخل والمبيعات في رفع كفاءة تحصيل الضرائب في الأردن. *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية. 28*(1)، 186-203.

الشوبكي، محمد. (2019). *الحماية الجنائية لحق الدولة في جباية الضرائب في القانون الفلسطيني على ضوء الشريعة الإسلامية* (أطروحة دكتوراه). كلية أحمد إبراهيم للقانون. الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا.

عطيات، فرح. (2021). بلديات الفئة الأولى: ارتفاع المديونية انخفاض الإيرادات. مجلة الغد https://alghad.com/%D8%

لخضر، عبيرات. (2018). أهمية الجباية المحلية في تعزيز الاستقلالية المالية لتسيير ميزانية الجماعة المحلية (البلدية). *مجلة دراسات، 9*(2)، 79-100.

المالك، عيشاوي. (2015). *إمكانية تطبيق جباية الضرائب الإلكترونية باستخدام بطاقة القياس المتوازن* (رسالة ماجستير). قسم علوم التسيير. كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية. جامعة أدرار.

مسوده، سناء والخوالدة، هاني. (2015). دور قانون الضريبة الدخل الأردني في الحد من التهرب الضريبي من وجهتي نظرا مدققي دائرة ضريبة الدخل والمبيعات وأعضاء جمعية خبراء ضريبة الدخل والمبيعات. مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث الإدارية والاقتصادية، (2)، 228-262.

المصري، علي. (2019). *أثر الضرائب على النمو الاقتصادي في الأردن* (رسالة ماجستير). قسم الاقتصاد. كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية. جامعة اليرموك.

ملكاوي، صلاح. (2021). الديون المستحقة للبلديات حوالي 300 مليون دينار. وزارة الإدارة المحلية. https://www.almamlakatv.com/

نشوان، إسكندر. (2017). استراتيجية مقترحة لتطوير منظومة ضريبة الدخل بدولة فلسطين دراسة تحليلية. مجلة جامعة الأقصى سلسلة العلوم الإنسانية، 21(1)، 212-258.

العسال، حسام. (2021). *الإيرادات الضريبية تشكل 68.45% من الإيرادات العامة المقدرة للعام المقبل. موازنة المشروع.* موقع المملكة:https://www.almamlakatv.com/news/52096-%C2%A0

عمان نت. (2021). مجموع الإيرادات العامة. موقع إلكتروني: https://ammannet.net/.

دائرة الإحصاء العامة. (2022). معدلات البطالة في الأردن. موقع إلكتروني: http://dosweb.dos.gov.jo/ar/category.

الخطاطبة، محمود. (2022). وجوب تخفيض العبء الضريبي. الغد: https://alghad.com/.

فضيلات، أيمن. (2020). *الأردن حملات لمكافحة الفساد وغسيل الأموال والتهرب الضريبي*. الجزيرة: https://www.aljazeera.net/ebusiness/2020/6/28/.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Hakimov, U. B. (2022). WAYS TO RECOVER AMOUNTS OWED ON UNPAID TAXES AND FEES IN UZBEKISTAN. *Development of pedagogical technologies in modern sciences*, *1*(4), 145-147.

Etel, L. (2019). How to Reduce Costs of Local Tax Collection. *Financial Law Review*, (15 (3)), 75-85.

Harelimana, J. B. (2018). The role of taxation on resilient economy and development of Rwanda. *J. Financ. Mark*, *2*(01).